العدد 3552 - السنة الثانية عشرة
الأحد 25 ربيع الآخر 1441 - الموافق 22 ديسمبر 2019
Sunday 22 December 2019 - No.3552 - 12 th Year
المجلة الصباح

«ثقافي القاهرة» يستدعي طالبين كويتيين

استدعى الملحق الثقافي الكويتي في القاهرة طالبين كويتيين.

ودعا الملحق الطالب خالد الشمري والمقيد في قسم الدراسات العليا، في كلية الآداب في جامعة المنوفية، لسرعة مراجعة إدارة الدراسات العليا للأهمية.

كما دعا الملحق الطالب محمد العازمي والمقيد في قسم الدراسات العليا، في كلية الحقوق في جامعة طنطا لسرعة مراجعة الكلية للأهمية.

بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية عند الحاجة

الحربي: ملتزمون بالثوابت الدينية والأخلاقية في تطوير المناهج التعليمية

- نطمح لوثيقة وطنية للسياسة التعليمية بمشاركة المجتمع ويكون لها جانب تشريعي من قبل مجلس الأمة
- حسم منهج «الكفايات» واتباع آلية جديدة في مجلس الوكلاء لاتخاذ القرارات الواقعية القابلة للتطبيق
- إلزامية «رياض الأطفال» لأهميتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بضمان التعليم المنصف للجميع

الحربي خلال المؤتمر الصحافي

- العمل على المبادئ القيمية وفي مقدمتها ملفات حقوق الإنسان وصون كرامته التي تعلو فوق أي اعتبار
- التركيز على كل ما يعزز الوحدة والهوية الوطنية ونبذ ما يهددها وعدم الخوض في الثوابت الدينية
- المحاسبة ستكون على رأس أولويات الوزارة على كل المستويات بعيداً عن الشكليات والمظاهر

أكد وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي أمس التزام الوزارة بالقيم والثوابت الدينية والاخلاقية في تطوير المناهج التعليمية في ضوء التطور التكنولوجي المتنامي وذلك بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية عند الحاجة.

واضاف الحربي في أول لقاء صحافي له مع ممثلي وسائل الاعلام ان تطوير المناهج مر بأكثر من خطة اولها كان في عام 2007 ثم مع البنك الدولي في تجربة استفدنا منها في وضع السياسات العامة في المناهج.

واشار الى وجود خطة لتطوير المناهج سيتم عرضها على العديد من الجهات ذات العلاقة لافتا الى ان الوزارة تعتمد على الخبرات الوطنية بالدرجة الاولى اذ يطمح لوجود وثيقة وطنية للسياسة التعليمية يشارك في وضعها المجتمع لا ترتبط باشخاص ويكون لها جانب تشريعي من قبل مجلس الامة وقرار من مجلس الوزراء.

وذكر انه سيتم اعادة النظر في قضايا المناهج واتخاذ قرار حاسم بمنهج "الكفايات" واتباع آلية جديدة في مجلس الوكلاء لاتخاذ القرارات الواقعية القابلة للتطبيق للارتقاء بالعملية التربوية.

وقال انه سيكون هناك اهتمام بقضية "الزامية رياض الاطفال" لاهميتها تحقيقا لهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة وهو "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بما فيها الطفولة المبكرة ومرحلة رياض الاطفال التي تحتاج الى فلسفة جديدة".

واكد الحربي ان سياسة الوزارة جزء من سياسة البلاد ورؤيتها التنموية مؤكدا العمل على المبادئ القيمية وياتي في مقدمتها ملفات قضايا حقوق الانسان وصون كرامته التي تعلو فوق اي اعتبار بعيدا عن المذاهب والاديان والاعراق.

واوضح انه سيعمل على التركيز على كل ما يعزز الوحدة والهوية الوطنية ونبذ ما يهددها وعدم الخوض في الثوابت الدينية وعدم المساس بالثوابت الاجتماعية ومحاربة كل ما من شانه المساس بكرامة الانسان لافتا الى انه سيطرح تلك الامور ضمن مشروع برنامج الحكومة.

واكد ان قضايا الشفافية والمحاسبة ستكون من اولويات الوزارة على كل المستويات دون تفرقة فضلا عن التركيز على جوانب الواقعية العملية عبر التركيز على القضايا التربوية بعيدا عن الشكليات والمظاهر.

وقال الدكتور الحربي انه يؤمن بالتواصل مع الناس والابواب مفتوحة للجميع عبر تفعيل خدمة المواطن بصورة افضل والاستماع الى الشكاوى والتظلمات سواء من الهيئتين الادارية والتعليمية او اولياء الامور وفق آلية محددة.

واشار إلى أن الفترة المقبلة ستشهد سد شواغر الوظائف الاشرافية في جميع القطاعات وفق خطة يضعها مجلس الوكلاء برئاسة الوزير لإصدار قرارات واضحة تلزم الجميع بتنفيذها والتي ستكون ضمن الاولويات.

وافاد بان الفترة المقبلة ستشهد ايضا الاستعدادات المبكرة لاستقبال العام الدراسي المقبل عبر لجنة برئاسة الوزير لاستخدام منهجية الفترات السابقة ومتابعة العمل ميدانيا واعادة الهيكلة بزيادة عدد المراقبين لتخفيف الاعباء بعد مخاطبة ديوان الخدمة المدنية.

وذكر ان نظام الفترات الاربعة للعام الدراسي مطروحة للنقاش مع التوجيه والمعلمين والطلبة نظرا لوجود مطالبات بالعودة لهذا النظام موضحا انه لن يتم اتخاذ القرار الا بعد دراسته بشكل مستفيض واستطلاع اراء الميدان التربوي.

أكد موقف الكويت المبدئي والثابت بإدانة استخدام أسلحة الدمار الشامل

الجارالله: يجب على إيران تنفيذ التزاماتها وفقا لمعاهدة عدم الانتشار النووي

- ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وفق ميثاق الأمم المتحدة
- قلقون من مواصفات ومنشأ الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي استهدفت السعودية

الجارالله يلقي كلمة الكويت

- إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود الأسلحة النووية
- دور الكويت مستقبلا سيتجاوز عضويتها غير الدائمة إلى التعاون مع المجاميع في الأمم المتحدة
- عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي بأي شكل من الأشكال أي طرف في النزاعات من التزامات القانون الدولي

نيويورك - «كونا»: اكد نائب وزير الخارجية خالد الجارالله موقف الكويت المبدئي والثابت تجاه كافة القضايا المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح والمتمثلة في إدانة استخدام الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في اي مكان وفي اي زمان ومن قبل اي طرف كان.

جاء ذلك خلال كلمة الجارالله امس الأول في جلسة مجلس الأمن لمناقشة عدم الانتشار النووي وحالة تنفيذ قرار مجلس الامن 2231.

وقال الجارالله «ان موقف الكويت يأتي على اعتبار ان استخدام اسلحة الدمار الشامل يعد انتهاكا جسيما للقانون الدولي وان إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن ان يتحقق في ظل وجود هذا النوع من الأسلحة».

وأكد الجارالله ضرورة مواصلة ايران تنفيذ كافة إلتزاماتها الواردة في خطة العمل المشتركة الشاملة ووفقا لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمصادقة على البروتوكول الإضافي بما يضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة على السلاح النووي.

واعرب الجارالله عن القلق ازاء ما ورد في التقرير من معلومات حول مواصفات ومنشأ الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي استهدفت المملكة العربية السعودية وللاسلحة التي تم ضبطها في المياه الدولية فعلى الرغم من عدم انتهاء السكرتارية من تحرياتها الا انها تبقى مسالة في غاية الخطورة وتشكل تهديدا للسلم والامن الاقليمي والدولي.

وتابع «إنطلاقا من الموقف الذي اعلنا عنه وعبرنا فيه عن ادانتنا واستنكارنا للاعتداء التخريبي الذي تعرضت له منشآت إمدادات النفط للاسواق العالمية في المملكة العربية السعودية في سبتمبر 2019 عبر صواريخ باليستية وطائرات مسيرة نؤكد على موقفنا الثابت الداعي إلى ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وسلامة شعوبها».

وشدد الجارالله على ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وفق ما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة او التهديد بها ونبذ الطائفية.

وقال «ان الكويت تؤكد مجددا اهمية مواصلة مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في متابعة تنفيذ القرار 2231 بطريقة شاملة تكفل إمتثال إيران والدول الاخرى لالتزاماتها ليس فقط فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ولكن ايضا في المجالات الاخرى المشمولة بالقرار.

من جهة اخرى اعرب الجارالله عن اسفه لعدم تمكن مجلس الامن الدولي من اعتماد مشروع القرار الكويتي الالماني البلجيكي حول ايصال المساعدات الانسانية الى سوريا.

وقال الجارالله في تصريح ادلى به للتلفزيون الكويت ولـ«كونا» عقب الجلسة انه «فيما يتعلق بالمعابر الانسانية فقد كانت الرغبة بان تكون ثلاثة معابر ويكون التجديد لقرار تسيير المساعدات الانسانية لمدة سنة وليس ستة اشهر ولكن بكل اسف اصطدم هذا القرار بالفيتو الروسي والصيني».

واضاف «ان هناك مشروع قرار روسيا لم يتم اعتماده نتيجة للممتنعين والمعارضين وبكل اسف شعرنا خلال هذه الجلسة بالاسى والحزن الا نتمكن من ان نوفر الالية المطلوبة لمساعدة اربعة ملايين شخص في سوريا يعانون من قلة الغذاء والدواء والامراض وهي معاناة انسانية حقيقية للشعب السوري الشقيق بكل اسف لم يتم تلبيتها ولم يهتز لها مجلس الامن».

وتابع قائلا «استمعت الى آراء الجميع وكانت مندوبة بريطانيا تشير لي وتقول كنا نتمنى الا تكون هذه النتيجة المؤسفة وتمنت ان يغادر رئيس وفد الكويت حاملا ذكرى سعيدة ولكن لم يتحقق هذا الشيء وبالفعل كنت اتمنى ان اغادر القاعة وانا احمل ذكرى سعيدة من اجتماعات مجلس الامن ونتائج وتعاطي المجلس مع القضية الانسانية لسوريا ولكن مرة اخرى نشعر بالاسف والحزن وخيبة الامل».

واكد الجارالله ان دور الكويت مستقبلا لن ينحصر في عضويتها غير الدائمة بمجلس الامن ولكن ستواصل هذا الدور والدعم للعملية السياسية في سوريا وستتعاون مع اعضاء مجلس الامن وكافة المجاميع في الامم المتحدة لتحقيق هذه الالية ولتوفيرها ودعمها في المستقبل.

واشار الى ان احاطة المبعوث الاممي الى سوريا حول الاوضاع كانت مساوية حيث احاط المجلس ايضا بتطورات العملية السياسية وخاصة اجتماعات اللجنة الدستورية وبحسب ما افاد به فان البداية كانت مشجعة ولكن وصلوا الى مرحلة ادى الخلاف بين الاطراف المشاركة فيها الى تعطيل عمل اللجنة وطالب المجلس بان يكون هناك دعم ومساندة لاستئناف العملية السياسية واجتماعات اللجنة الدستورية.

واوضح «ان الجميع اكد على دور المبعوث الاممي واجتماعات اللجنة الدستورية باعتبارها تحولا جذريا ومفصليا في العملية السياسية وما يتعلق بالجهود التي تسعى لتحقيق المطالب والهواجس المشروعة لابناء الشعب السوري وتمنينا استئناف هذه الاجتماعات ومواصلتها ودعونا مجلس الامن لدعم آلية اجتماعات اللجنة الدستورية».

ومضى قائلا «اكدنا على موقفنا الثابت بدعم العملية السياسية في سوريا وشجبنا الاعتداءات الاسرائيلية على سوريا واكدنا على موقفنا من حق سوريا في السيطرة على اراضيها وعدم منازعتها وخاصة فيما يتصل بالجولان وكانت كلمات الوفود في هذا الاطار ولصالح دعم العملية السياسية والمساعدات الانسانية لابناء الشعب السوري الشقيق».

وحول دور الدبلوماسية الكويتية باعتبار الكويت احد حاملي القلم للملف الانساني السوري واحد الدول الثلاث المتبنية لمشروع القرار قال الجارالله «كانت هناك مفاوضات مارالونية قام بها الوفد الكويتي الدائم مع الدول الاخرى المتبنية للقرار والاطراف الاخرى المعارضة للقرار ولكن حصل ما حصل ولم نصل للنتيجة المطلوبة بكل اسف».

وكان الجارالله اكد دعم الكويت الكامل لمبعوث الامم المتحدة الى سوريا غير بيدرسن حتى يعد انتهاء عضويتها بمجلس الامن معربا عن امله في ان ينجح في مهمته الصعبة في تيسير العملية السياسية السورية.

جاء ذلك خلال كلمة الكويت التي القاها الجارالله مساء امس الأول في جلسة مجلس الامن حول المسار السياسي السوري.

وقال الجارالله «نامل ان تساهم العملية السياسية في إعادة الاستقرار والأمن إلى سوريا هذا البلد العربي العزيز ذي التاريخ والثقافة العريقة والذي نكن له كل المودة والتقدير والاحترام».

واضاف «قبل عدة شهور قليلة شهدنا جميعا بارقة امل تحققت للشعب السوري الشقيق بشكل خاص وللمجتمع الدولي بشكل عام تمثلت في الاتفاق على القوائم النهائية للجنة الدستورية وعقد اول جولة من اجتماعاتها في جنيف».

وأوضح ان اللجنة تنعقد بقيادة وملكية سورية وبتيسير من قبل الأمم المتحدة الامر الذي يعد محطة محورية في مسار العملية السياسية وأساسا لانطلاق نحو محطات أخرى مهمة كما ورد في القرار 2254.

واشار الجارالله إلى اهمية صياغة دستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سوريا بموجب هذا الدستور وبإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع السوريين بما فيهم من هم في الخارج.

واعرب الجارالله عن امله وبدعم من المبعوث الاممي إلى سوريا في ان تتمكن الأطراف السورية من التوصل إلى اتفاق للوصول إلى تفاهمات حول الدستور السوري وغيره من المحطات السياسية الاخرى.

ودعا الأطراف السورية إلى وضع نصب أعينها مصلحة الشعب السوري الشقيق والعمل على تمكينه من تحقيق طموحاته المشروعة عبر تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته وتحافظ على وحدة واستقلال وسيادة وسلامة الأراضي السورية.

وأكد الجارالله أن تباين وجهات النظر بين أطراف ذاقت مرارة لعاني سنوات من النزاع الدموي «أمر طبيعي ومتوقع» الا ان ما يقلق هو ان تلقي التطورات العسكرية المتسارعة على الأرض بظلالها على العملية السياسية وتحديدا أعمال اللجنة الدستورية.

وبين انه لا بد أن تصاحب العملية السياسية السورية تدابير لبناء الثقة بين الأطراف لضمان استدامتها ونجاحها ابرزها تحقيق تقدم حقيقي وملموس في ملف المعتقلين والمفقودين والسماح للمنظمات الدولية المختصة بزيارة المعتقلات والسجون.

وأكد أهمية محاسبة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في سوريا وضمان عدم الإفلات من العقاب فلا يمكن تحقيق سلام مستدام من دون تحقيق العدالة.

وجدد الجارالله ادانته لاستهداف المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف كان مدينا ايضا كافة الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين.

إشادات دولية مستحقة بدور الكويت داخل مجلس الأمن

أكد الجارالله انه لمس اشادات مستحقة ومؤثرة بشأن دور الكويت داخل مجلس الأمن تؤكد تقدير المجتمع الدولي لها ولسياستها.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الجارالله للتلفزيون الكويت ولـ«كونا» مساء أمس الأول عقب مشاركته في جلسة لمجلس الامن حول الوضع الانساني في سوريا واخرى حول عدم انتشار الاسلحة والملف النووي الايراني.

وقال الجارالله ان الاشادات التي جاءت في كلمات جميع الوفود بمجلس الامن من خلال ترحيبهم بمشاركة الكويت في الجلسة الخاصة بالوضع في سوريا على مستوى نائب الوزير كانت "مؤثرة ومعبرة".

وأوضح "ان تلك الاشادات اتت بفضل التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله قائد العمل الانساني والتي بفضلها تشرفت الكويت بان تكون مركزا للعمل الانساني فدور الكويت رائد ومميز ويحظى بالتقدير والاحترام والاعجاب وبمصداقية غير عادية من المجتمع الدولي لدور هذه الدولة الصغيرة في حجمها الكبيرة في عطائها".

واضاف انه تمت المشاركة في الجلسة الخاصة بالوضع في سوريا وتقديم مشروع قرار خاص بتسهيل العمليات الانسانية وانسيابيتها في سوريا في ضوء الاوضاع الانسانية الصعبة التي يعانيها ابناء الشعب السوري الشقيق منذ 2011 لافتا الى ان كل النقاشات والحوارات والكلمات كانت ترحب وتؤكد اهمية اصدار مثل هذا القرار واهمية ان تكون هناك منافذ مفعلة يمكن من خلالها توصيل المساعدات الانسانية الى الشعب السوري الشقيق.

وتابع الجارالله "لم يتم الى الان التصويت على مشروع القرار وهناك مفاوضات واتصالات وحوارات عديدة مع دول مختلفة وخصوصا الدائمة العضوية فيما يتعلق بتهيئة الاجواء لتمرير القرار لما ينطوي عليه من ابعاد انسانية". وبين ان الكلمة التي القيت خلال الجلسة عبرت عن موقف الكويت وحرصها على توفير المساعدات الانسانية وان موقفها منذ اليوم الاول لاندلاع الازمة كان موقفا انسانيا واضحا وبارزا ومعالمه محددة للعالم اجمع من خلال ثلاثة مؤتمرات للمانحين احتضنتها الكويت وشاركت ايضا في اجتماعين في بروكسل ونيدن.

وتابع الجارالله "اكدنا هذا الموقف وطالبنا مجلس الامن باعتماد مشروع القرار وفي البداية نشير الى ان اعضاء مجلس الامن جميعا في كلماتهم اشاروا الى ترحيبهم بمشاركة الكويت بمستوى نائب وزير واكدوا ان المشاركة على هذا المستوى دليل واضح على اهمية التفاعل بين الكويت والامم المتحدة والنظرة العملية التي تتعامل بها الكويت مع الامم المتحدة ومع مخرجات قرارات مجلس الامن".

واضاف ان الاعضاء رحبوا بهذه المشاركة واشادوا بدور الكويت وما تقدمه من مساعدات واكدوا ان هذا الدور مميز ويحظى باحترام وتقدير العالم لما تقدمه الكويت ولما تقوم به من دور سياسي مهم وحيوي وحساس فيما يتعلق بالقضية السورية.

واعرب عن امله ان يتم التصويت على مشروع القرار في الساعات المقبلة وان يمرر مشروع القرار لابعاده الانسانية وتخفيف المعاناة عن ابناء الشعب السوري الشقيق.

وقال الجارالله "بالنسبة للموضوع الاخر الذي تمت مناقشته في الجلسة المسائية فيتعلق بانتشار الاسلحة النووية ووضع ايران وبرنامجها النووي وما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية حيث كان هناك اجماع عبر كل الكلمات على اهمية ان يكون هناك تعاون من قبل ايران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي بهدف وضع حد لانتشار الاسلحة النووية ووضع حد للبرامج الصاروخية لما تشكله من تهديد واضح وصريح للامن والاستقرار في العالم".